

بالحق
بالحق
بالحق

الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله انتهى ومنه تعلم وجه
التفسير بقوله كذا يفتح المتعرجان فيه شيئا ولم يرتض السيد
بما تقدم المتعرجان كما ذكرنا في شرحه وقوله في قوله
ان قوله ولا يبعد على المذهب الصحيح ان ناره فيه الاستناد كما
حاصله ان اول ما نزل في قوله بديون البسملة كلفي صحاح
الحجازي والشمس الترتيب بعد ذلك وانه ينهم ان هذا الاحتمال
لا يصح على غير المذهب الصحيح ويؤكد التسمية ليست من السورة
وهو مجموع لانه يجوز ان يكون في السورة ان يتعلق بها ولا
مانع من تعلق اية تامة ليست من السورة باوله السورة كاصحوا
ان قوله تعالى تعلق قوله بشيئا قبلها وهو قوله فخلهم
كعصف ما كحل وكثيرا ما تكون اية من القرآن ضامة وهي
مغلقة باخرى في المعنى كقولنا استئنا والاية الاخرى
مستترة من الاية بما في ان التسمية لو تعلقت باول سورة لان
ظها انما جاز في العول منه التأخير فيكون ان يكون اية تامة به
ليست جزاء من السورة فتعريفها ان يقع فيها وهو بعيد ان يدف
بان اية تامة كان حقا ان تحمل من السورة ولم تحمل كما
بعد في ذلك فاما قوله مقتضيا للعدول عن الاصل وهو
التباس لنا حال بصير المفعول المتعدي لعدم المفعول لانه مرجع
الصير تمام قوله محي في الاصل او التاء مرة الكلية فحمل
الضامة قاعدة كلية تشمل جميع اعراض المتعدي قوله فتراد المص
تتبعه قوله وهو الموافق الخ وقوله المارضة الخ اي لا الامة
حسب نفس الامر المشاهدة كون الامم تتقدم ذلك وتغيبه
المراة للمعنى في حث المسند اليه وانما جعلها شاملة له وتغيبه
فلا يخالف بين ما ذكره ههنا وهناك لانه حيث لم يعجبها اراد
لها ما يكون حسب اعتبار المتكلم والنا مع واقف نفس الامر ولا يتم

عمرى

عمرى قوله لتعلم انه من صلة بكثرة قد يقال التوهم حاصل مع تقدمه
ايضا لاحتمال تعلقه به مع المتقدم لان تيار التوهم مع التأخير
انتم قوله ثلاثة اوصاف وهي معونات العمل لان العالم في التوهم
عام له في الاوصاف تامر قوله قدم الاول اعني موسى
على الجميع وقوله والثاني اي على الثالث قوله بطريق مخصوص
وهو واحد من اربعة طرق كما سيأتي قوله وفرض حقيقي
ليس كحقيقي ههنا ما له الحجازي بل الاضافي اذ هذا التوهم وهو
التغير كحقيقي قصر حقيقة اصطلاحا ثم ان القصر الادعائي اقل
يكونه من حيز حقيقي بل بمعنى الاختصاص بالنسبة لسائر
عدا المذنب وقد يكون من غير الاضافة بان يدعاه بالنسبة
لبعض من عداه كقول الاول هل يبني فرضا حقيقيا حقيقة او
بما قاله الاستاد الظاهر الثاني قال وبذلك عليه قوله حسب حقيقته
وتسلسل الامر عس اقول محض ما في الغزبي ان الملاقي القصد
على الاضافة اصطلاحا حقيقة لهماز وتعلقه عن شرح المنع
للسيد والشارح ان يكونا في جاسية السيد المطول بانه اراد ان يجاز
الغزبي في تمام قوله وفي نفس الامر تفسير قوله ثم ان
امكن الخ المراد الامكان الوفوي لا مجرد الامكان واللا
فالوكاية الواقع لا يوجد بغيره لكن يمكن ان يوجد له كان حقيقيا
عس قوله وان امكن الخ فيمارة الامة قد لا يمكنه فالحقيقي
والاضافي بحسب اعتبار المعينان اعتبار التخصيص بالنسبة
الجميع الصنات البانية هي حقيقي هو او جميع اول يوجد شي منه
او الى بعضها هو اضافي وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض قوله
وتغير حقيقي بالاضافي قد يطلق كحقيقي على ما يقال الاضافي
يقال مثلا الصفة اما حقيقته واما اضافية وقد يطلق على ما يقال
الحجازي فيقال هذا معنى حقيقي وذلك معنى مجازي والظاهر ان تخصيص